المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/05/2012

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يمنع النقابيين من الإقامة 5 سنوات

منصة الاتحاد المغربي وفي الصورة كمال الديساوي باسم الاتحاد الاشتراكي

جلال كندالي

عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن دعمه إلغاء الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي. كما حث الحكومة والبرلمان على إلغاء هذا الفصل. وتاتي هذه الدعوى بناء على الملاحظة الموجهة الى المغرب بتاريخ 4 شتنبر 2006 من طرف لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة تقديم المغرب لتقريره الدوري بمقتضى المادتين 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أوصت هذه اللجنة المغرب بملاءمة تشريعه مع مقتضيات المادة 8 من هذا العهد، خاصة الفقرة التي تنص على تعهد الدول الأطراف في العهد بكفالة حق النقابات بممارسة نشاطها بحرية دونما قيود، غير تلك التي ينص عليها القانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم. واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن أي إعادة صياغة لهذا الجانب من النظام القانوني للحريات النقابية، ينبغي أن تتم بالاستناد إلى الفصلين 8 و 29 من الدستور وبإعمال مقتضياتهما.

وفي تصريح للجريدة، أكد عبد المالك أفرياط عضو الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمجلس المستشارين، أن الحرية النقابية حق من حقوق الإنسان، وتجريم هذا الحق غير دستوري وغير قانوني، بل يعتبر عرقلة للعمل النقابي.

واضاف أفرياط أن إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي هو التزام سابق للحكومة، إلا انه لحد الساعة لم يتم الوفاء بهذا الالتزام، حيث استعمل هذا الفصل في سنوات الرصاص، وهو يذكرنا بظهير كل ما من شانه. كما انه يساعد أرباب العمل على التخلص من العمل النقابي، في حين يجب أن يتم تجريم عرقلة العمل النقابي، كما أن هذا الفصل مناقض للدستور الجديد الذي يؤكد أن حق الإضراب مضمون، ويبين قانون تنظيمي الشروط والاجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق. إذ نجد الفصل 288 ينص على أنه يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من 200 إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه أو حاول ذلك، مستعملا الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل. ويزيد هذا الفصل المشؤوم، كما يصفه النقابيون، إذا كان العنف أو الإيذاء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب على خطة متواطا عليها، جاز الحكم على مرتكب الجريمة بالمنع من الإقامة من سنتين إلى 5 سنوات.

وصرح أفرياط أن الحكومة السابقة التزمت بمراجعة هذا الفصل وكذلك التسريع بالتصديق على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحريات النقابية التي رأى أنها مدخل لمراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي، وهو الفصل الذي يتم بموجبه في السابق منع المسيرات العمالية واقتحام الاعتصامات بالكلاب البوليسية وقوات الأمن، وصولا إلى إطلاق الرصاص بالدار البيضاء في يونيو 1981 وبفاس في دجنبر 1990.

10387/3

# اليزمي يشجع الريع في الصحراء

يبدو أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يقرأ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الريع في الصحراء، وكيف أن هذا النوع من الاقتصاد الطفيلي لا يخلق تنمية ولا يحل مشكلة. وهكذا علمت «أخبار اليوم» من مصادر مطلعة أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، بعث عدة رسائل إلى رئاسة الحكومة يطلب فيها عشرات «كريمات» النقل لإعطائها إلى بعض الصحراويين الذين مازالوا يطالبون باستكمال مسلسل التعويض عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الصحراء، بيد أن رئاسة الحكومة تحفظت على تعويض هؤلاء بمأذونيات النقل، على اعتبار أنها عازمة على إنهاء هذا الريع تدريجيا، واقترحت بدلا عن ذلك توزيع شقق في السكن الاجتماعي على المطالبين بالتعويض. هذا، ويذكر أن علاقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالحكومة علاقة غير ودية، من جهة لأن حزب المصباح أقصي من تركيبة المجلس في صيغته الجديدة، في حين أن هناك أكثر من حزب أقل حضورا من حزب العدالة والتنمية ممثل في هذا المجلس، ومن جهة أخرى لأن عددا من وزراء هذه الحكومة يعتبرون المجلس وقيادته رأس حربة في معارضة الحكومة بطرق غير مباشرة.

# مجلس اليزمي يدعم مطلب إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي

● سناء كريم

3139/13

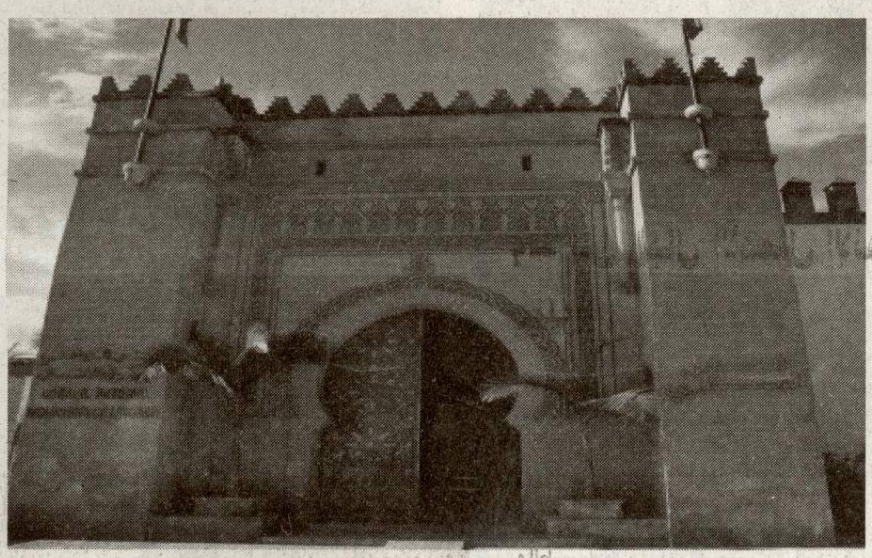

طالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة والبرلمان بإلغاء الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي، مشددا على أن الملاحظة النهائية الموجهة للمغرب بتاريخ 4 شتنبر 2006 من طرف لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمناسبة تقديم المغرب لتقريره الدوري بمقتضى المادتين 16 و17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد أوصت المغرب بملاءمة تشريعه مع مقتضيات المادة 8 من العهد المذكور وخاصة الفقرة (ج) منها التي تنص على تعهد الدول الأطراف في العهد بكفالة «حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم»، كما اعتبر أن أي إعادة لهذا الجانب من النظام القانوني للحريات النقابية ينبغي أن يتم بالاستناد على الفصلين 8 و29 من الدستور وبإعمال مقتضياتهما.

وأعلن المجلس في مراسلة موجهة إلى الميلودي موخاريق، الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل توصلت «التجديد» بنسخة منها، دعمه للحملة الوطنية التي يخوضها الاتحاد المغربي للشغل من أجل إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي بناء على المراسلة الواردة على المجلس من طرف الاتحاد شهر مارس في إطار الاختصاصات المخولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمقتضى المادة 15 من الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر فاتح مارس 2011 والمحدث للمجلس

هذا وينص الفصل 288 من القانون الجنائي على أنه «يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من 200 إلى 5000 درهم أو إحدى هاتين العقوبتين فقط من عمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه أو حاول ذلك مستعملا الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل».

# تخريب غامض لقبر الحقوقي والمناضل الراحل إدريس بنزكري

4963/4

الخميسات: بوطيب أبو دلال/جواد الخني

قبر الراحل بنزكري بعد أن طالته أيادي التخريب

ادريس بنزكري، المناضل الحقوقي المغربي، طالته أيادي الجهل والتدمير، ليلّ عندما كان حيا يرزق ليتمكن من الدفاع عن نفسه، لكن وهو في حضرة الأموات، ينتظر لقاء ربه. عديمو الضمير خربوا ليلة الاثنين الماضي، قبر الراحل الراقد في مقبرة سيدي المخفي بجماعة ايت واحي بدائرة تيفلت، بجوار قبر والدته. أيادي العبث قامت بتكسير شاهد الرخام المنتصب على القبر.

الأحداث المغربية وفور تلقيها الخبر انتقلت إلى عين المكان، حيث يرقد جثمان ابن البلدة وعاينت آثار التخريب الذي تعرض له قبر المرحوم، من خلال تهشيم الشاهد الذي تحول إلى أجزاء متناثرة. الجريدة اتصلت إثر ذلك، بممثل السلطة في عين المكان في شخص خليفة القائد، الذي نفى أن يكون الفعل مدبرا أو انتقاميا، وهو نفس الطرح الذي أكده مساعد قائد المنطقة الإقليمية للدرك الملكي، الذي استبعد بدوره، في اتصال هاتفي مع الأحداث المغربية فرضية العمل التخريبي، وقال إن سرية درك تيفلت تباشر تحرياتها بشان الواقعة.

أسرة المرحوم إدريس بنزكري التي تقدمت الثلاثاء الماضي إلى مصالح الدرك الملكي بتيفلت، بشكاية ضد مجهول، اعتبرت العمل مدبرا وانتقاميا يروم المس بسمعة العائلة، حيث استنكر شقيق المرحوم في تصريح خاص للجريدة ما تعرض له شاهد القبر من تخريب. شقيق المناضل الراحل، اعتبر الاعتداء غير مبرر، وعزا الفعل التخريبي إلى فعل فاعل، مستندا على العثور على قطعة من الأجور بجانب القبر استعملت في الإجهاز على الشاهد، مضيفا أن الأغراس التي كانت تغطي أتربة سطح القبر تم اقتلاعها من جذورها، وأضاف أن عائلة الراحل لا تريد إلقاء التهم جزافا وتطالب الجهات المختصة بالتحري للوصول إلى الفاعل.

## مسار الراحل بنزكري

ولد ادريس بنزكري سنة 1950 في عائلة متواضعة بقرية ايت واحي المنتمية إلى قبائل زمور الأمازيغية. خطى ادريس بنزكري خطواته الأولى في مجال السياسة وهو لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره، حيث رافق عامر بن بوزكري خلال حملته الانتخابية بمناسبة الانتخابات التشريعية الأولى سنة 1962. التحق ادريس بنزكري فور خروجه من السجن سنة 1991 بالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان. في نهاية أكتوبر 1999 شارك الراحل إدريس بنزكري في التجمع الوطني الأول للضحايا سنوات الرصاص والاعتقال، بالدار البيضاء. وساهم بعد ذلك في تأسيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، وترأسه. سنة 2001 عينه جلالة الملك على رأس هيئة الإنصاف والمصالحة، الأداة التي هندست للعدالة الانتقالية بمغرب العهد الجديد، ثم في دجنبر 2003 على رأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وظل وفيا، ملتزما، مخلصا، متفانيا في عمله، مؤمنا بمستقبل بلده إلى أن التحق بربه رحمه الله يوم الأحد 20 ماي 2007.

أحداث المغربية

4963/3

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤجل تقديم تقريره حول مراكز حماية الطفولة

أجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ندوة صحفية كان يعتزم من خلالها تقديم تقريره الموضوعاتي حول مراكز حماية الطفولة إلى موعد لاحق، وذلك بعدما كانت مقررة يومه الخميس على الساعة التاسعة والنصف صباحا بمقره بالرباط.

التقرير الذي يحمل عنوان «الأطفال في مراكز حماية الطفولة : طفولة في خطر... من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل»، يندرج في إطار مهام المجلس واختصاصاته، حيث قام، بمبادرة منه، بتحليل واقع الأطفال المودعين، بمقتضى مقرر قضائي، في مراكز حماية الطفولة، وذلك بهدف تقييم مدى ملاءمة كيفيات إيداع الأطفال والتكفل بهم مع المعايير المحددة في الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

التقرير الذي أنجز على إثر هذا العمل، يندرج في إطار تتبع إعمال التوصيات والملاحظات الدولية والوطنية ذات الصلة، وضمن سياق وطني يتميز بإصلاحات متعددة ترمي إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بشكل عام وحقوق الطفل على وجه الخصوص.

وقد عمل المجلس في إطار إعداد التقرير على زيارة 17 مركزا لحماية الطفولة وحرص على اعتماد منهجية تشاركية قامت على إشراك جميع الفاعلين العموميين (مركزيا ومحليا) والجمعويين والأطفال والعائلات مع أخذ بُعد النوع بعين الاعتبار. وبعد استعراضه للإطار المعياريَ الدولي المتعلق بإيداع الأطفال في المؤسسات وكذا التشريع الوطني المتصل بالمجال، أصدر المجلس جملة من التوصيات تهم عدة مستويات: السياسات العمومية، تطبيق القوانين، بنيات استقبال الأطفال، التكوين وتقوية القدرات وإعمال آليات للتظلم لفائدة الأطفال.

يشار إلى أن مراكز حماية الطفولة هي مؤسسات سوسيو تربوية تابعة لوزارة الشباب والرياضة، تستقبل، بناء على مقرر قضائي، الأطفال في نزاع مع القانون وكذلك الأطفال في وضعية صعبة، وتتمثل مهامها في ضمان إعادة التربية وإدماج الأحداث المودعين بها.

يذكر أن هذا التقرير هو التقرير الموضوعاتي الثالث من نوعه الذي يصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد تقريره الأول حول مستشفيات الأمراض العقلية والتقرير الثاني حول أوضاع المؤسسات السجنية.

# الصبار يتباحث بالرباط مع نائب رئيس مجلس النواب الكولومبي

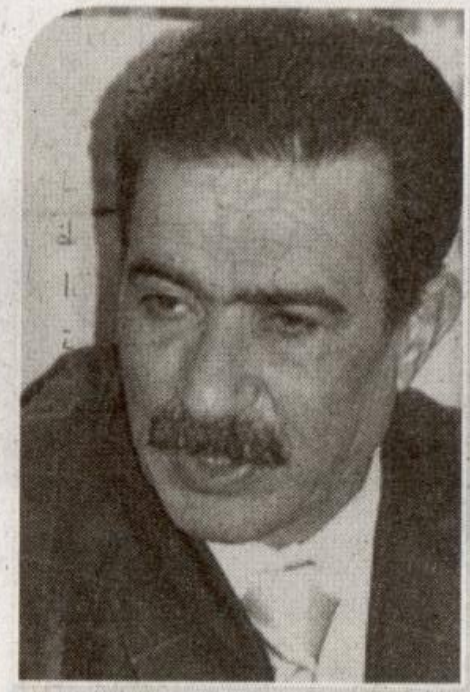

أجرى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، الثلاثاء بالرباط، مباحثات مع نائب رئيس مجلس النواب الكولومبي كارلوس اندريس أمايا رودريغيز، الذي يقوم بزيارة عمل للمغرب على رأس وفد برلماني هام.

وقال الصبار، أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتبادل وجهات النظر بشأن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب وكولومبيا، ولعرض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقال "تناقشنا أيضا بشأن وضعية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة"، مضيفا أن الوفد الكولومبي أشاد بالتجربة المغربية في هذا المجال وأكد الموقف الثابت لكولومبيا التي تدعم الوحدة الترابية للمملكة.

د/2750

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

# اليزمي يدعم حملة المطالبة بإلغاء الفصل 288

بعث ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للميلودي مخاريق الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، رسالة دعم على إثر الحملة الترافعية الوطنية التي طالب من خلالها الاتحاد المغربي للشغل بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي. وجاء في رسالة اليزمي التي توصلت "النهار المغربية" بنسخة منها، "تبعا لإرساليتكم رقم 13/SP/D.1005 يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفي إطار الاختصاصات المخولة له يحث الحكومة والبرلمان على العمل على إلغاء الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي.

واستند اليزمي في دعمه واعترافه بعدالة مطلب وموقف مخاريق من هذا الفصل إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والملاحظة النهائية الموجهة للمغرب بتاريخ 4 سبتمبر 2006 من طرف لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة تقديم المغرب لتقريره الدوري بمقتضى المادتين 16 و17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي أوصت المغرب بملاءمة تشريعه مع المادة 8 من هذا العهد

> حث الحكومة والبرلمان على إلغاء هذا الفصل و دعا إلى إعمال مقتضيات الدستور

وخاصة الفقرة (ج) التي تنص على تعهد الدول الأطراف في العهد بكفالة "حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم".

واعتبر اليزمي أن أي إعادة صياغة لهذا الجانب من النظام القانوني للحريات النقابية ينبغي أن يتم بالاستناد على الفصلين 8 و29 من الدستور وبإعمال مقتضياتهما.

ويذكر أن الاتحاد المغربي للشغل طالب بإلغاء الفصل 288، وقاد حملة وطنية ترافعية، من أجل تعديل الفصل 288 من القانون الجنائي، معتبرة أنه يعرقل حرية العمل، وأنه متعارض مع الحق الدستوري في الإضراب، واستمرت هذه الحملة إلى الثلث الأخير من الشهر الماضي.

كما أعلنت نقابة مخاريق أنها ستستمر في حملتها من أجل المطالبة بإلغاء الفصل من القانون الجنائي، باعتبار أنه ينص على معاقبة من عرقل العمل بالسجن من شهر إلى سنتين، وأداء غرامة من 200 إلى 500 درهم، مؤكدة أن "الفصل خانق للحريات النقابية ومجرم للحق النقابي". وأفادت أنها وجهت مذكرة إلى رئيس الحكومة، ووزارة العدل والحريات العامة، ووزارة الشغل، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفة أنها كلفت لجانا محلية بتسليم نسخ من المذكرة إلى السلطات المعنية في كل مدينة.

1/2750

**لكبير بن لكريم**

الوطن الآن
www.alwatan-press.info

# حتى لا ينسى محمد الصبار وعده بحل ملف ضحايا هرمومو

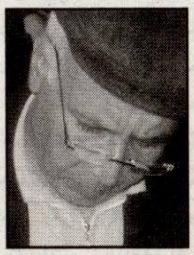

محمد متقي الله

517/22

في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، حدثني أحد المستشارين بالبرلمان، المنتمي لحزب الميزان، الرمز الذي ورد ذكره في القرآن، كتاب الله عز وجل في سورة الرحمن، موضحا فيها ما يمليه على بني الإنسان من أوامر إلهية بقوله: «ألا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان».

ومما أثار استغرابي أثناء حديثي مع المستشار، هو قوله لي إن المغرب يعد من أغنى الدول. فقلت له: غني من ثروته الكبيرة للفوسفاط. فأجابني: لا، المغرب غني بتوفره على ترسانة قانونية مهمة، لكنها لا تطبق. إذن، فأي غنى هذا إن كان لا يطبق؟ أعتقد في رأيي، هنا، أن الآية الكريمة «كمثل الحمار يحمل أسفارا» تنطبق على وضعنا هذا، وهناك مثل شعبي حينما نسأل أحدا: هل تحفظ القرآن؟ فيجيبنا بنعم. ولما نطلب منه تلاوة بعض السور منه، يرد علينا بأن لديه ستين حزبا لكنني تركتها في المنزل. والعجب العجاب هو أن نسمع في يوم من الأيام أن الغراب شاب (من الشيب)، وأن السراب أصبح ماء عذبا للشراب. والاستغراب كل الاستغراب هو عدم تطبيق الفصول والأبواب، والرد على السؤال بالجواب، والحد لمن يستحق العقاب، وإن اقتضى الأمر حتى على من لهم سلطة وجناب.. عدالتنا بدون ميزان، وموقدة للهيب النيران في ما بين الأهل والجيران، الرشاوى والتحيز فيها سيان، روائحها بخرت كل ديزة ومكان، اعط لفلان بن فلان، وانتزع من علان بن فرتلان، بدون دليل أو برهان، فإلى متى هذا البهتان؟ التقاضي بين العباد، مثله مثل الجهاد، والفصل فيه له ميعاد، إما انحيازا أو حيادا.. شروط التقاضي يا عباد ثلاثة: عليك أن يلهمك الله صبر نبيه أيوب عليه السلام، أن يطول عمرك وتبلغ سن صاحب السفينة نبي الله نوح عليه السلام، أن يرزقك الله مال قارون.. وشوف تشوف! وخير مثال أستدل به، قضية بت فيها القضاء وحسم فيها بإدانة البعض وتبرئة البعض الآخر مع التشطيب عليهم لاحقا من السلك الإداري الذي كانوا ينتمون إليه بجرة قلم منذ السبعينات. ما زالت الدولة لم تحسم في ملفاتهم وأدارت ظهرها لهم كليا، في حين أنها تدعي وتنادي بترسيخ دولة الحق. فأي حق هذا؟ كللنا ومللنا من الخطابات الزائفة، وبحت حناجرها، وأسلنا مدادا كثيرا في هذا الموضوع. فأي دمقراطية هذه؟ أربعة عقود خلت وما يزيد، ولا حل لهذا الملف، ولا أحد استطاع الخوض فيه لفك لغزه.. أناس تبنوا الملف وهم على اطلاع جيد بحيثياته، ويا ما رفعوا أصواتهم في شأنه، ولا من مجيب. عددنا يتقلص كل يوم، الموت يحصدنا، والحكرة لصيقة بنا كالظل، ملف وضعت عليه علامتا الاستفهام والتعجب معا؟؟!!

للتذكير، ففي 10 فبراير 2013 انعقدت ندوة حول الإدماج الاجتماعي وتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة بقاعة عبد الصمد الكنفاوي بالبيضاء، نظمها فرع البيضاء للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، حضرها كل من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ذ. محمد الصبار، وعن الحكومة نائب الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وممثلي نقابتي «إ.م.ش» و«ك.د.ش»، وعضو المكتب التنفيذي للمنتدى الأخ حسن العلوي، وكاتب الفرع بالبيضاء الأخ امبارك أفكوح، كما حضر عدد كبير من الفاعلين الحقوقيين، وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعائلاتهم، وبالطبع حضر رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة الأستاذ مصطفى المانوزي والدكتور عبد الكريم المانوزي وأسرته. أعطيت الكلمة للأستاذ محمد الصبار حول الإدماج الاجتماعي والإدلاء بأرقام في ما يخص التعويضات وحالات الإدماج وعن توصيات هيأة الإنصاف؛ كما تناول نائب الوزير المكلف بالعلاقات الحكومية مع البرلمان الكلمة في الموضوع، وأن الوزارة مستعدة للتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الاشتغال والقيام بما يجب في هذا الحقل الحقوقي؛ كما صرح الممثلان للنقابتين بكلمتهم في هذا المضمار. في حين انتقد الأخ حسن العلوي ما صرح به الأستاذ الصبار؛ أما الأخ عبد الكريم وزاه عضو فرع البيضاء والمكلف بملف مجهولي المصير فكان له رأي آخر بانتقاده لما جاء به الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مطالبا بإنشاء لجنة مستقلة جديدة. وبعد هذا وذاك عقب الأستاذ الصبار على المداخلات المختلفة، كما تعهد والتزم أمام الحضور بفك ملف مجموعة أهرمومو على الطريقة التي تمت بها تسوية مجموعة تاكونيت. مرت الآن ثلاثة أشهر تقريبا، ولا شيء يذكر.

نتمنى أن يجد هذا الملف طريقه لتسوية عادلة وشمولية، وأن لا يكون هذا الوعد «وعد عرقوب».

**عضو مكتب فرع البيضاء للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، منسق وطني لمجموعة أهرمومو**

الوطن الآن
www.alwatan-press.info

# محمد الصبار: شرعنا في تهيئة مقابر سنوات الرصاص بالجنوب الشرقي

في إطار مشروع «من أجل تعبئة منظمات المجتمع المدني لإدماج بعد حقوق الإنسان في برامجها التنموية»، نظم النسيج الجمعوي للتنمية والديمقراطية بزاكورة بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ندوة وطنية قدمت خلالها التطورات التي عرفتها حقوق الإنسان بالمغرب وتحدياتها في ارتباط مع بالمنظومة الدولية أيام 27 و28 من الشهر الجاري بفندق رضا بمدينة زاكورة، شارك فيها حوالي 230 شخصا قدموا من مختلف المدن المغربية كالرباط وطنجة والراشدية ومراكش والمحمدية وقلعة السراغنة وأسفي وتنغير وورزازات... يمثلون مجموعة من هيئات المجتمع المدني وخبراء في القانون ومهتمين بحقوق الإنسان وممثلين لأحزاب سياسية. وقد افتتحت أشغال اليوم الأول للندوة بكلمة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار تحت عنوان «مكانة حقوق الإنسان في الدستور وتحديات حقوق الإنسان بالمغرب اليوم»، ثم أعقبتها جلسة ثانية بكلمة الأستاذة حورية إسلامي «الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان». أما الجلسة الثالثة فخصصت لكلمة الأستاذة عطيفة تمجدرين في موضوع «قراءة في اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة». أما الجلسة الرابعة لليوم الثاني للندوة فتمحورت حول «الخصائص والرهانات وأشكال المشاركة» من تقديم الأستاذ حميد الكام. واختتمت الندوة بصياغة مجموعة من التوصيات منها:

- العمل على تقوية الصف الديمقراطي الحداثي المدافع عن حقوق الإنسان
- دعوة المجتمع المدني إلى الاشتغال على التقارير والرصد والمتابعة ودمج حقوق الإنسان في المشاريع التنموية
- دعوة هيئات المجتمع المدني إلى الانخراط في مختلف مراحل إصلاح المنظومة الحقوقية والقضائية والتشريعية
- ضرورة تقوية حضور الخبراء وكافة المهتمين بحقوق الإنسان من مختلف الهيئات الوطنية والدولية المستقلة
- الدعوة الى الاشتغال على دمج حقوق الإنسان في المنظومة التربوية وفق رؤية جديدة

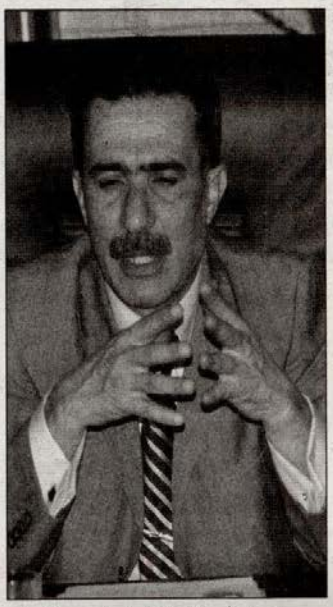

محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

وعلى هامش هذا اللقاء طرحت «الوطن الآن» على الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار انشغالات الرأي العام الحقوقي بالجنوب الشرقي تمحورت حول مطالبة الساكنة المجاورة للمعتقل السري باكدز بجبر ضرر انفرادي باعتبارها المتضرر المباشر من هذا المعتقل، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمعتقلات اكدز وقلعة مكونة وتاكنيت، وإنْصاف أبناء المعتقلين بهذه السجون من أبناء تاكونيت وتمثيلهم داخل المجالس الجهوية لحقوق الإنسان، إضافة إلى المطالبة بإنصاف المعتقلين الصحراويين السابقين بسجن اكدز من التمييز الذي لحقهم في التعويض مع معتقلي تازمامارت، وتحويل هذه المعتقلات إلى متحف لصيانة الذاكرة. ففي البداية أكد الصبار أن مجلسه سيتفاعل مع جميع المطالب حسب الإمكانيات المتوفرة ومدى شرعيتها وقانونيتها، مضيفا أن جبر الضرر بالنسبة للسكان المجاورين لمعتقل اكدز قد تم في إطار جماعي استفادت منه كافة ساكنة الإقليم. أما عن تمثيل أبناء المعتقلين بالمجالس الجهوية، فأكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الظهير المنظم للعملية لا ينص على تمثيلية الضحايا وأبنائهم، مشددا على أنه لا يمكن أن يتساوى المعتقلون الصحراويون باكدز وقلعة مكونة مع معتقلي تازمامارت في التعويض عن سنوات الاعتقال. وعن تحويل معتقلي اكدز وتاكونيت إلى متاحف لصيانة الذاكرة اكتفى الصبار بالقول «هناك لقاء مرتقب مع السلطات المحلية وعامل إقليم زاكورة في موضوع إعادة تهيئة مقبرة اكدز المجاورة للسجن»، موضحا أنه عقد لقاء مع عاملي تنغير وميدلت خلال الشهر الماضي لأجل إعادة تهيئة مقبرتي تازمامارت وقلعة مكونة، حيث شرع في المسح الطبوغرافي للمنطقتين معا.

**مبارك كرزابي**

الأيام
ALAYAM

# مجلس اليزمي ينضم لحملة

# إلغاء اعتقال النقابيين

41569

دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على خط المطالبين بحذف الفصل 288 من القانون الجنائي، الذي يتم بموجبه اعتقال النقابيين. موقف المجلس عبر عنه من خلال تبادل مراسلة بينه وبين الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل الميلودي موخاريق، أوضح فيها أنه يشجع ويحث الحكومة والبرلمان على العمل على إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، وذكرت رسالة المجلس أمين عام الاتحاد المغربي للشغل بكون الملاحظة النهائية الموجهة للمغرب سنة 2006 من طرف لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أوصت المغرب بملاءمة تشريعه مع مقتضيات المادة 8 من العهد الدولي لحقوق الإنسان والمتعلقة بحق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية دونما قيود.

مجلس اليزمي اعتبر أيضا أن أي إعادة صياغة للنظام القانوني في ما يخص الحريات النقابية ينبغي أن تتم بالاستناد إلى مواد الدستور التي تشدد على احترام الحق النقابي.

# إدريس بنزكري

تخترق روح المناضل الحقوقي الراحل إدريس بنزكري سقف قبره، الذي تعرضت معالمه للتخريب يوم الاثنين 29 أبريل من طرف جهات مجهولة، لتلتحق بنادي الطالعين في هسبريس، ليس فقط لأن شاهد قبره الموجود في قريته الهامشية استُهدِف بالاعتداء لأسباب تظل مجهولة إلى حدود الآن، ولكن لأن ذكرى وفاته السادسة ترفرف قريبا فوق رؤوس المغاربة.

بنزكري، الذي تحل ذكرى وفاته في العشرين من مايو الجاري، لم يكن ناشطا حقوقيا عاديا يمكن أن ينساه حقوقيو البلاد، ولا مئات المعتقلين السياسيين الذين اكتووا بلظى المعتقلات، بل كان رائدا بارزا من رواد حقوق الإنسان في المغرب، اتسمت خصاله بالصدق في زمن ساد فيه الكذب، وبالشجاعة في زمن استأسد فيه الجُبن.

وظل بنزكري، الذي أوصى قيْد حياته بأن يحتضن تراب بلدته "آيت واحي" جثمانه بعد وفاته، صامدا لم تفت من عضده "محنةُ" السجون اليت قضى وراء قضبانها السنوات الطويلة، كما لم تُغْرِه "منحة" المناصب الرسمية التي تقلدها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب.

ويُحسَب لهذا المدافع "الشرس" عن حقوق الإنسان، وعن الثقافة الأمازيغية بالمغرب، بأنه ساهم . دون كثير من الضجيج أو الرغبة في الظهور . في رد الاعتبار للعشرات من المعتقلين السياسيين ضحايا سنوات الرصاص، حيث قاد هيئة الإنصاف والمصالحة التي كانت تنظر في ملفات جبر الضرر لرفاقه المعتقلين..

# تخريب قبر بنزكري.. وأسرته تتهم جهات باستهداف "المصالحة"

**هسبريس. حسن الأشرف**

الأربعاء 01 ماي 2013 - 15:00

تعرض قبر المناضل الحقوقي الراحل إدريس بنزكري، الذي كان قيد حياته رئيسا لهيئة الإنصاف والمصالحة، وشغل أيضا منصب الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لتخريب معالمه خاصة الشاهد الذي وُضع على رأس قبره بنزكري، متضمنا البيانات الرئيسية للتعريف بصاحب القبر.

وقال علال بنزكري، شقيق الراحل إدريس بنزكري، في تصريحات لجريدة هسبريس الإلكترونية، إن قبر أخيه تعرض لتخريب شاهده صبيحة أول أمس الاثنين، مشيرا إلى أن مصلحة الدرك الملكي اتصلت بأسرته من أجل معاينة حالة القبر الذي تعرض لتخريب شاهده دون القبور المجاورة الأخرى التي لم يمسها سوء، ومنها قبر والدة بنزكري نفسها.

**حصري ل"كود". محمد سالم الشرقاوي رئيس لجنة حقوق الانسان بالعيون يقول كل شيء عن احداث العيون في اول خروج إعلامي له: اعضاء من اللجنة تعرضوا للسب من قبل رجال الامن وتمت مداهمة بيوت صحروايين ولدينا صور بذلك وهذا امر خطير**

**اجرى الحوار علي الصافي كود العيون**
الخميس 2 ماي 2013 - 15:00

**في اول خروج اعلامي له، خص محمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون بوجدور الساقية الحمراء وعضو المجلس الوطني لحقوق الانسان، "كود" بحوار شامل. الشرقاوي تحدث عن كل المواضيع عن دور المجلس الوطني لحقوق الانسان في احداث العيون والسمارة وبوجدور**

**الشرقاوي تحدث بدون طابو في حوار سيغضب اكثر من جهة**

**كود": أصدرت الكوديسا والجمعية المغربية لحقوق الانسان وولاية العيون تقارير وبيانات صحافية حول ما حدث ويحدث في العيون وبوجدور والسمارة الا اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، لماذا هذا الصمت؟**

اللجنة الجهوية تقوم بدورها على اكمل وجه، وعندما اقول ان اللجنة تشتغل فلا يمكنك تصور حجم الاكراهات التي نواجهها:

امكانات قليلة ومحدودة

اطر محترفة ولكن حجم العمل اصبح يرهقهم كثيرا

الاعضاء على الرغم من انشغالاتهم وضعوا انفسهم في خدمة اللجنة وخصصوا مزيدا من وقتهم

الرصد في الميدان يقوم به اشخاص محترفون ونحن نحاول ان نوفر لهم الحماية اللازمة، ولكنهم تعرضوا في مرات عديدة للاستفزاز والسب والشتم من طرف افراد الامن. وهذا ليس صمتا وانما هو انضباط

والذي لا تعرفونه اننا تدخلنا في حالات كثيرة وقدمنا المساعدة للمصابين بالمستشفى ووقفنا على تسلمهم لشهادات طبية بل ان طبيب عضو في اللجنة يشرف على العلاج بنفسه وبمساعدة الاخوان بالمستشفى. ولدينا منسق مجموعة الحماية متواجد باستمرار بالمستشفى وبالاحياء التي تشهد احتجاجات

ونحن على تواصل تام مع المجلس مركزيا ونرفع تقارير يومية عن الاوضاع ونقدم التوصيات للسيد الرئيس في ما يمكن اتخاذه من اجراءات استعجالية وتدخل لدى السلطات بالرباط.

هذا ليس صمتا وانما هو انضباط لمنهجية العمل المعتمدة لدى اللجان الجهوية في علاقتها مع المجلس مركزيا ونحن رافع اساسي للمجلس وبالتالي نصب بشكل مباشر كل المعطيات والتقارير والتوصيات في المجلس.

**"گود": تحدثت تقارير حقوقية مغربية وأجنبية عن خروقات كثيرة في حقوق الانسان عن اعتداءات على متظاهرين انفصاليين وعن اعتداءات ضد الامن، انتم تابعتم وواكبتم كل المسيرات والتظاهرات هل فعلا هناك تورط للامن في اقتحام البيوت واستعمال الأسلحة البيضاء...؟**

نعم نحن واكبنا كافة المسيرات والتظاهرات وتواصلنا مستمر مع الجمعيات الحقوقية التي تنادي بالخروج والاحتجاج وكذلك مع السلطات. هناك روايات متعددة من الطرفين ونحن ما نرصده يتم تضمينه بتقارير ترسل الى المجلس مركزيا.وبالفعل توصلنا بشكايات من مواطنين يدعون تعرضهم للضرب والتعنيف والسب والشتم ومداهمة البيوت وانتقلنا للمعاينة على ارض الواقع. وهؤلاء المواطنين يطلبون انصافهم، بل ان الذين تمت مداهمة بيوتهم قاموا باغلاق النوافذ والابواب بالاسمنت ولدينا صور بذلك وهذا امر خطير.

لدي ملاحظة على مصطلح انفصاليين حيث اعتبر ان هناك حاملي مواقف من قضية الصحراء مؤمنين بمبدأ تقرير المصير، وهذا يدخل ضمن حق التعبير وحمل الرأي ونحن لانعترض على الحق في التعبير عن الرأي بشكل سلمي.

**گود": بنى المجلس في العيون ثقة مع جميع السكان ومع جميع الجمعيات انفصالية او وحدوية ومع المينورسو ومع جمعيات دولية الا يمكن توظيف هذه المصداقية للقيام بما يشبه المصالحة بين الدولة وبين الجمعيات الانفصالية؟**

المجلس ذهب ابعد من ذلك، وهو انه جمع الخصوم على طاولة واحدة اثناء التكوين وعبروا عن افكارهم بكل حرية وتبادلوا الاراء وكانوا يمضون خمسة ايام مجتمعين ويتناولون الطعام على مائدة واحدة. ولك ان تتصور التسامح الكبير والانسجام الذي يظهره الجميع على الرغم من ان كل طرف مقتنع بافكاره ويدافع عنها.

المجلس الوطني لحقوق الانسان هو مؤسسة مستقلة تشتغل بشكل محايد وهذا تاكد عبر محطات عديدة ومن خلال تقاريرة عدة ،وبالتالي نحن كالية جهوية تمثل امتدادا حقيقيا للمجلس الوطني لا بد ان نكون ملتزمين بنفس الروح وبنفس النهج وخلال فترة التاسيس الخاصة باللجان الجهوية قام المجلس من خلال رئيسه ادريس اليزمي وامينه العام محمد الصبار بمجموعة من الاستشارات الكبيرة لكل مكونات المشهد الحقوقي وبهذا نكون قد انفتحنا على كل المناضلين والمناضلات بالمنطقة .

گود": لماذا لا يدافع المجلس الوطني لحقوق الانسان عن حق الصحراويين الانفصاليين في تأسيس جمعيات والتظاهر دون منعهم او الاعتداء عليهم؟

تلقينا شكايات من بعض الجمعيات والمجلس منكب على هذا الامر وقام ببعض الاجراءات.

وفي رأيي أن هناك العديد من الايجابيات في منح هذه الجمعيات الفرصة في الاشتغال بشكل قانوني لأنها ستخلق فضاء ايضافيا للتأطير والتنظيم الذي يساعدنا على العمل بشكل اقوى ومسؤول ،ولأن ايضا في ذلك امتحان قوي للفعاليات المحلية في تدبير العمل الحقوقي القوي في المنطقة.

**گود": هل تلمس ان الدولة صادقة في بدء صفحة جديدة تحترم حقوق الانسان في الصحراء وفي حال انتهاكات لهذه الحقوق هل تفكر في اتخاذ مواقف كإعلان الاستقالة مثلا**

المهم اننا صادقون في الدفاع عن حقوق الانسان واظن ان الخصم قبل الصديق يتابع ما نقوم به والمجهودات الجبارة التي قمنا بها فلعلمكم اننا نظمنا الى حد الان اكثر من 90 نشاطا مابين التحسيس والتكوين والزيارات الميدانية هذا دون احتساب التدخلات الاستباقية الكثيرة والتي ننزع بها فتيل التوتر في الكثير من الاحيان. وسازودك ببعض الاحصاءات:

فهناك 15 دورة تدريبية (3 بشراكة مع نعهد جنيف لحقوق الانسان)
بالاضافة الى 8 زيارات للسجون
و5 زيارات للمستشفيات
وقام المجلس ب6 زيارات لمراكز حماية الطفولة
اكثر من 17 لقاء تواصلي تحسيسي.

اما فيما يتعلق بموقف معين فانني دائما على استعداد لبذل اكبر جهد لتقديم اجود عمل باخلاص ولست مرتبطا في عملي بمسألة منصب ، واشتغل بضمير حي وحين احس ان هناك ما يكفي من الظروف التي تمنعني من الوفاء بالتزاماتي المهنية ساكون في صفوف المجتمع ولن اكون عدوا آن ذاك لاحد

**گود": سبق ان ثارت ثائرتكم ضد اعتداء سافر ضد امرأة في بوجدور هل كل ما قمتم به مجرد زوبعة إعلامية ولماذا لم يتخذ اي إجراء في هذا الخرق السافر؟**

ان مسؤوليتي تفرض علي العمل بصدقية اضافة الى غيرتي على المرأة الصحراوية وبصدق ولم تسقط دموعي يوما في الدفاع عن قضية مجتمعي مجرد تمثيل أو زوبعة وانما يكون ذلك تعبيرا حقيقيا عن آلام معينة وأمانة ، والواقعة التي اشرت اليها كانت محط اهتمام للمجلس الوطني بكل أعضائه، ولم يتردد السيد الرئيس و لا الاعضاء المعنيين في تخصيص لجنة والتوجه الى مدينة بوجدور للقيام بالواجب وممارسة الصلاحيات، وهذه ملامسة حقيقية لانتظارات المجتمعومحتوى التقرير يبقى داخلي وخاص.

# من له مصلحة في قتل إدريس بنزكري؟ لعل واقعة تهشيم القبر فرصة كي ينتفض فكر بنزكري للواجهة مرة أخرى ويفعل ما يمكنه إسعاف الوطن مرة أخرى...

**عبد العزيز العبدي كود**
الخميس 2 ماي 2013 - 07:59

انتشرت صور تهشيم قبر الراحل إدريس بنزكري في الكثير من المواقع الالكترونية والجرائد الورقية، وهو تهشيم لا يمكن أن يفهم إلا في سياق السجال المحتقن الذي تعرفه البلاد، أو بالأحرى هذا التربص الذي تمارسه القوى المحافظة ضد كل تعبير يخالف منطقها وحقائقها... تربص لا سجال، لأنه ما من أحد يقارع الحجة بقرينتها، ولا المقال بصنوه... هناك فقط تهجم وشتم وسباب وفي حالات عديدة فتاوي تهدر دم الآخرين لا لشيء سوى كونهم يفكرون بشكل مختلف...

في واقعة المرحوم ادريس بنزكري، وفي غياب معطيات دقيقة لا يمكن أن يوفرها سوى تحقيق قضائي جدي، يكشف عن طبيعة الفاعل وخلفياته من وراء هذا السلوك، يطرح السؤال الكبير: كيف اختفى الراحل ادريس بنزكري من المشهد السياسي برمته؟ ومن له الهدف من تغييبه الرمزي عن مسار بناء هذا الوطن؟ قبل أن يعمل معتوه أو حامل رسالة ما على الاعتداء المادي على قبره بداية هذا الأسبوع...

بداية شهر فبراير، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان حزمة مكونة من 15 فيديو و3 كراسات بلغات مختلفة، تعرف بمحتوى الحزمة، تحت عنوان برنامج جبر الضرر الجماعي بالمغرب، منجزات في مسار العدالة الانتقالية، وهي حزمة في غاية الأناقة وبإخراج باذخ دون التعريف بالجهة المستهدفة من هذا الانجاز الجميل ودون، وهذا هو المهم هنا، الإتيان على ذكر إدريس بنزكري ، وهو سلوك يثير الاستغراب والدهشة لما كان للراحل من دور شبه مركزي في هندسة مسلسل الإنصاف والمصالحة وما تلاه من برامج لجبر الضرر الفردي والجماعي...

بدا ذلك واضح قبل هذا التاريخ، بإهمال الاحتفاء بذكرى رحيله، وخفوت إشعاع المؤسسة التي تحمل اسمه... مع ما يوازي ذلك من ارتفاع الأصوات التي تستنكر التراجع أو إهمال إعمال الكثير من مقتضيات الواردة في توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة وبوادر النكوص الذي يعرفها المشهد السياسي المقرونة بحالات تجاوز تفيد احتمال تكرار ما جرى على مستوى الاعتقال السياسي ومصادرة حرية التعبير، وهي مساءل لم يخض فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المؤتمن الوحيد لحدود الساعة على إرث إدريس بنزكري...

تهشيم قبره بهذه الصورة، هو محاولة لنقل هذا القتل الرمزي إلى ممارسة واقعية ومادية، قد تكون مضمرة لتحالف بين قوى عديدة كانت مختلفة بشكل جذري مع المسار الذي رسمه الراحل من أجل طي صفحة الماضي وبناء مغرب مختلف يتسع الجميع أو بعض من رفاق الأمس الذين تم استيعابهم من طرف ماكينة الدولة بمعداتها الصالحة منها والفاسدة، وأصبح إرثه يشكل عبئا عليهم، يحاولون ركنه في أول منعرج يصادفهم...

ليس الهدف هنا هو التعامل مع الراحل بقداسة يرفضها المنطق والعقل، كما كان سيرفضها حتما لو قيض له الإدلاء برأيه حولها، لكنها أساسا إشارات لهذا التنكر الممنهج لرجال منحوا الوطن الكثير من دمهم وحياتهم، وعبدوا له الطريق كي ينحو صوب مرفئ النجاة في شروط عصيبة كانت ستكون قاصمة لظهره...

لعل واقعة التهشيم التي أصابت القبر، فرصة كي ينتفض فكر بنزكري للواجهة مرة أخرى... لعل في ذلك ما يمكنه إسعاف الوطن مرة أخرى...

## دم كمال العماري وصلاحيات المينورسو في الصحراء

*إسماعيل بلاوعلي كود*

قبل حوالي سنتين من اليوم توفي الشاب كمال العماري إثر تدخل أمني ضد مسيرة لحركة 20 فبراير في مدينة آسفي. لم يكن فتح تحقيق قضائي في الموضوع بالشيء الجديد حينها، فقد أضحى فتح التحقيقات القضائية أو البرلمانية وإهمالها سلوكا معتادا من قبل السلطة كلما شب حريق سياسي اجتماعي هنا أو هناك.

بالمقابل كانت مبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتحقيق في هذه الحادثة، جديرة بالاهتمام لسببين على الأقل:

فمن جهة كان هذا التحقيق اختبارا جديا لفعالية "الآلية الوطنية" لحماية حقوق الإنسان، في سياق انعدام الثقة بين حركة 20 فبراير التي كان ينتمي إليها الفقيد ومؤسسات الدولة الأمنية المتهمة بالمسؤولية عن مقتله.

ومن جهة ثانية، كان تحويل المجلس الاستشاري الى مجلس وطني لحقوق الإنسان (وهو مطلب حقوقي قديم) تأثير إيجابي على موقف المغرب في قضية الصحراء.

ففي قرار مجلس الأمن الدولي حول هذا النزاع لسنة 2011 (رقم 1979) يقول مجلس الأمن إنه "يرحب بإنشاء مجلس وطني لحقوق الإنسان في المغرب وبالعنصر المقترح في ما يتعلق بالصحراء الغربية".

ولهذا موقف له دلالة قوية، أشهر قليلة بعد مأساة كديم إيزيك، وما تلاها من تركيز الجزائر وجبهة البوليزاريو على مطلب إنشاء آلية دولية لحماية حقوق الإنسان في الصحراء.

فماذا كانت نتيجة هذا الاختبار لفعالية "الآلية الوطنية لحقوق الإنسان"؟

### إقناع مجلس الأمن وإقناع أسرة كمال العماري

في يونيو 2011 أنهى المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره حول مقتل كمال العماري، وبعث نسخا منه إلى الوزير الأول آنذاك ووزراء العدل والداخلية والصحة. بعد أيام تلقى المجلس جوابا من وزير العدل يخبر فيه أنه أحال التقرير على قاضي التحقيق المكلف بالملف، لكن دون أن يظهر له أي تأثير على المسار القضائي لهذه الجناية إلى يوم الناس هذا.

رغم أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجه في ما بعد رسالة تذكيرية لوزير العدل، إلا أن الإجراء الوحيد الذي اتخذته السلطات الأمنية، ارتباطا بقضية مقتل العماري، تمثل في نقل رئيس الضابطة القضائية بآسفي إلى مدينة مراكش دون احتفاظه على صلاحية رئاسة هذا الجهاز بالمدينة الحمراء .

بعدها بأشهر شرعت المحكمة العسكرية بالرباط في محاكمة المتهمين باغتيال عسكريين خلال تفكيك مخيم كديم إيزيك، في ظل إجماع عدد من الجمعيات الحقوقية الوطنية والدولية على لا عدالة متابعة مدنيين أمام قضاء عسكري ينتفي فيه حق المتهمين في استئناف الأحكام الصادرة ضدهم، أدنى شروط المحاكمة العادلة.

بعد صدور الأحكام العسكرية النافذة في حق المدانين، جاء الديوان الملكي ليصدر بلاغا يشيد بتقرير أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقترح وقف متابعة المدنيين أمام القضاء العسكري .

يعني أن جدوى الآلية الوطنية لحماية حقوق الإنسان، التي أشادت الأمم المتحدة بإنشائها، لا تعدو إحالة التقارير على الحكومة والقضاء في حالة انتهاك جسيم لحق مواطن في الحياة، أو تلقي شهادة تقدير من الملك بخصوص "رأي" حول محاكمة عسكرية، دون أن يكون لهذه الشهادة أي تأثير على جوهر الموضوع، أي محاكمة مدنيين صحراويين وغيرهم أمام قضاء عسكري.

إذا كان هذا منتهى تأثير "الآلية الوطنية" لحقوق الإنسان على أرض الواقع، فلماذا الدهشة لسعي الجزائر والبوليزاريو إقناع مجلس الأمن الدولي بضرورة آلية دولية لحماية حقوق الإنسان في الصحراء من خلال توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل هذا الجانب؟

بغض النظر عن نتيجة المعركة الديبلوماسية ومدة صلاحيتها (سنة واحدة فقط إلى غاية أبريل 2014)، تبدو واضحة مسؤولية الدولة المغربية في تهديد سيادتها الإدارية على الإقليم المتنازع عليه. وهذه السيادة الإدارية، للتذكير مكسب انتزع غاليا بدماء الآلاف من الضحايا العسكريين والمدنيين منذ معارك جيش التحرير الأولى ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني.

ليس هناك ما يهدد هذا المكسب اليوم أكثر من التردد وعدم الجدية في اختيار حاسم ونهائي باحترام حقوق الإنسان. هذا الاختيار يمكن أن يبدأ بإعطاء مضمون فعلي لما يصدر عن الآلية الوطنية لحماية حقوق الانسان، في متابعاتها للانتهاكات المفترضة أو آرائها المتعلقة بتفعيل الدستور من خلال القوانين التنظيمية المرتقبة أو ملاءمة قوانين قائمة مع مبادئ حقوق الإنسان كما نص عليها الدستور الجديد.

وإلا فما معنى أن يظل المسؤولون المفترضون عن وفاة كمال العماري أحرارا طلقاء، بعد أن فتح تحقيق قضائي معزز بتقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟ ما معنى أن لا تعاد محاكمة معتقلي كديم إيزيك أمام محكمة عسكرية، وقد قال المجلس الوطني لحقوق الإنسان كلمته في شروط عدالة المحاكمة العسكرية؟

حين يتعلق الأمر بحقوق ضحايا ما قبل 1999 يساق مبررالتوافق السياسي لتبرير الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن اختفاء المهدي بنبركة والحسين المانوزي وعبد اللطيف زروال وغيرهم كثير.
فما الذي يبرر اليوم إفلات المسؤولين عن مقتل العماري من العقاب؟ ما الذي يمنع القضاء أو الإدارة، أو هما معا، من متابعة خلاصات تقرير رسمي للجنة تقصي الحقائق البرلمانية حول كديم إيزيك يسائل الحكامة الأمنية في تدبير الحدث؟
الحمد لله أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ساهم – على الأقل – في الوقوف ضد مشروع قانون الضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين، إلى جانب الجمعيات الحقوقية وبعض نواب المعارضة. وهو للتذكير، مشروع قانون كان سيمنح حصانة تجعل العسكر فوق أية مساءلة عندما يؤدون مهاما داخل أرض الوطن.
ولنتخيل فقط كيف كان سيكون موقف المغرب في ترافعه ضد توسيع صلاحيات المينورسو في الصحراء وعسكره محصنون من أية مساءلة !

**خطة بنموسى وأزمة التمثيلية في الصحراء**

تقرير لجنة تقصي الحقائق النيابية حول مأساة كديم إيزيك تناول، في تشخيصه وخلاصاته، الجانب الآخر الأكثر أهمية في موضوع حقوق الإنسان بالمنطقة وهو موضوع تدبير الثروات وحقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية.
لذلك تبدو خطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المرتقب صدورها في أكتوبر المقبل حول النموذج التنموي في الصحراء، جديرة بالاهتمام. فالوثائق الأولية لهذه الخطة تؤكد بصراحة ما تضمنه التقرير البرلماني وما يعرفه الجميع حول سيادة الريع غير المنتج لا سياسيا ولا اقتصاديا في المنطقة.
إذا كانت الخطة التنموية المرتقبة على القدر اللازم من الجدية والعدالة فستكون فرصة تاريخية للإقناع بجدوى الحكم الذاتي، مقارنة مع انفصال مجهول المصير تحت رعاية جيران غير مثاليين في واقعهم الديمقراطي.
لكن أجرأتها ستطرح من جديد أزمة التمثيلية في المنطقة، وهي الأزمة التي اعترف بها الملك نفسه حين تحدث في خطابي المسيرة الخضراء لسنتي 2009 و2010 عن ضرورة مراجعة وضع الكوركاس.
ففي خطاب المسيرة لسنة 2009 تحدث الملك عن: "إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، في أفق انتهاء ولايته، من خلال إعادة النظر في تركيبته، وتقوية تمثيليته، بانفتاحه على نخب جديدة، ذات كفاءة وغيرة وطنية، وتأهيل وملاءمة هياكله، وطرق تسييره مع التحديات الجديدة، والرفع من نجاعته، في التعبئة للدفاع عن مغربية الصحراء وتنميتها."

وفي خطاب السنة الموالية بمناسبة المسيرة الخضراء دائما، تحدث الملك مجددا وبالتفصيل عن: "إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، حيث سنتولى، قريبا إن شاء الله، إصدار ظهير شريف للمجلس الجديد." متحدثا عن "تنصيبه على أساس إصلاحات جوهرية" من بينها "دمقرطة تركيبته"، و"اعتماد حكامة جيدة، من شأنها ضمان عقلنة هياكله وطرق تسييره"، و"توسيع صلاحياته لتشمل، على وجه الخصوص، المهام التمثيلية والتنموية، والتعبئة الوطنية والدولية، والعمل على تحقيق المصالحة بين كافة أبناء الصحراء المغربية."

مضت أكثر من 4 سنوات على خطاب 2009 دون أن يشرع في حل مشكلة التمثيلية بإعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، كما أعلن الخطاب الملكي. لا شك أن هناك أسبابا موضوعية حالت دون ذلك، خاصة بعد منعطف كديم إيزيك وما تلاه من تداعيات سياسية محلية ووطنية.

لذلك يبدو واضحا اليوم أن حل أزمة التمثيلية في الصحراء، إذا كانت إرادة الدولة جدية في هذا الصدد، لن تتيسر دون مشاركة أوسع النخب الصحراوية بغض النظر عن موقعها في نظام الريع، أو مكانتها ضمن نظام التوازنات القبلية.

**مسؤولية العثماني ومسؤولية الفاسي الفهري**

حل إشكال التمثيلية في الصحراء ليس في الواقع سوى جزء من إشكالية تفعيل الدستور بما يضمن فصل السلط وتوازنها في الواقع والممارسة، خاصة ما يتعلق بصلاحيات المسؤولين سياسيا في البرلمان والحكومة مقابل صلاحيات المسؤولين إداريا فقط مهما سمت وظائفهم. وهذا جوهر مشكل الانتقال الديمقراطي كما وقف على ذلك حزب الاتحاد الاشتراكي في تقريره التقييمي لانتخابات 2007 التشريعية، وأرضية مؤتمره الثامن الذي توج برفع مطلب دستور يضمن "الملكية البرلمانية".

في هذا السياق لا يعقل أن يرفع رهان دمقرطة تمثيلية سكان منطقة من مناطق البلاد (الصحراء في هذه الحالة)، دون السير لأبعد مدى في دمقرطة اتخاذ القرار السياسي والديبلوماسي في تدبير الدولة لملف الصحراء.

إذا كان دستور 2011 حمل المؤسسة الملكية جانبا هاما من مسؤولية تدبير السياسة الخارجية للبلاد، فإنه حمل معها الحكومة جانبا لا يقل أهمية من المسؤولية عن هذا المجال الحيوي.

لذلك لا يفهم، مثلا، غياب وزير الخارجية والتعاون عن الوفد الديبلوماسي الذي زار الولايات المتحدة الأمريكية بعد أزمة صلاحيات المينورسو، ولا يفهم أن "يترأس" الطيب الفاسي الفهري لوفد ديبلوماسي "يشارك" فيه وزير الخارجية والتعاون (كما كتبت وكالة الأنباء الرسمية). علما أن العثماني مسؤول سياسيا أمام الرأي العام والبرلمان والحكومة والملك، بينما الفاسي الفهري مجرد موظف لا يخصه الدستور بأية مسؤولية سياسية مهما علت درجة وظيفته.

ولعله من بؤس السياسة كما أضحى يمارسها البعض أن ينتقد زعماء أحزاب رئيس الحكومة لـ"تفريطه في صلاحياته"، ويصمتوا عن "إفراط" موظفين سامين في ممارسة صلاحيات يكفلها الدستور للوزراء.

# معطلون بالعيون يتضامنون مع عضوي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

صحراء 24 - بيان تضامني

حن خريجو برنامج OCP SKILLS العيون (مجازون و تقنيون)، ندين ونشجب ما تعرض له أعضاء المجلس الجهوي لحقوق لانسان للعيون السمارة كل من السيد: سيدي أحمد بوهدا رئيس لجنة الحماية بالمجلس الذي واكب الإعتصام من بدايته الى غاية لتدخل المخزني العنيف بمختلف تشكيلاته و الذي عرف سقوط ضحايا في صفوف المعطلين تم نقلهم إلى المستشفى الإقليمي الحسن لمهدي الذي عرف هو الآخر تطويق أمني مخزني غير مسبوق بلباس مدني، حيث تعرض بمعية رئيس المجلس محمد سالم الشرقاوي لألفاض نابية ماسة بالكرامة البشرية و تضييق على مهامهما بل أكثر من ذلك تم نعتهما بالإنفصال لا لشيء إلا لكونهما صحراويين، على الرغم من الإشادة التي حضي بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من القصر الملكي و كذا الأمم المتحدة في تقرير رووس الأخير.

# شعارات مناوئة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بكلية آداب مراكش
## حرر بتاريخ السبت 27 أبريل 2013 من طرف المراكشية

تم مساء اليوم الجمعة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، التوقيع على اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة القاضي عياض، التي تم من خلالها إحداث "كرسي جامعة القاضي عياض للمواطنة وحقوق الإنسان".

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، ورئيس جامعة القاضي عياض عبد اللطيف ميراوي، إلى الاستفادة من خبرة وتجربة وإمكانيات كل طرف في ترسيخ قيم المواطنة وإثراء الفكر في مجال حقوق الإنسان.

بالمقابل تخللت الجلسة تدخلات طلبة مناوئة للمجلس الوطني حيث وجهت انتقادات الى اليزمي ومواقف مؤسسته من حالات المحاكمات التي تجري حاليا في مراكش وخاصة المتعلقة بطلبة جامعة القاضي عياض

ورفع الطلبة شعارات في المدرج الذي احتضن اللقاء في الوقت الذي حملوا فيه لافتة عريضة تحمل صور الطلبة الذين يحاكمون هذا الأسبوع بعد الأحداث التي عرفتها كلية الحقوق بمراكش خلال الشهر الماضي

# اليزمي يطالب بنكيران بـ "كريمات" لبعض الصحراويين كتعويض عن الانتهاكات لحقوق الإنسان

تم إنشاءه بتاريخ الأربعاء, 01 أيار 2013 23:10كتب بواسطة: أخبارنا

طالب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، رئيس الحكومة بـ "كريمات" النقل لإعطائها إلى بعض الصحراويين الذين مازالوا يطالبون بمسلسل التعويض عن الانتهاكات لحقوق الإنسان في الصحراء المغربية.

و وفق ماجاء في صحيفة أخبار اليوم فقد تحفظت رئاسة الحكومة على تعويض هؤلاء بمأذونيات النقل على اعتبار أنها عازمة على إنهاء هذا الريع، واقترحت توزيع شقق في السكن الاجتماعي بديلا.

# اليزمي يطالب بنكيران بـ "كريمات" لبعض الصحراويين كتعويض عن الانتهاكات لحقوق الإنسان

**مصدر**: أخبارنا

**GMT 22:40 1/5/2013**

طالب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، رئيس الحكومة بـ "كريمات" النقل لإعطائها إلى بعض الصحراويين الذين مازالوا يطالبون بمسلسل التعويض عن الانتهاكات لحقوق

# اليوم الدراسي : تطورات ملف الصحراء على ضوء مستجدات القرار الأممي

تحتضن الكلية المتعددة التخصصات يوم الخميس 2ماي 2013 يوما دراسيا في موضوع تطورات ملف الصحراء على ضوء مستجدات القرار الاممي وسيشارك في هذا اليوم الدراسي مجموعة من الباحثين والدارسين من اساتذة جامعيين وفاعلين جمعويين .

**البرنامج العام لليوم الدراسي**

الخميس 02 ماي 2013

بقاعة المؤتمرات كلية متعددة الاختصاصات باسفي

08.30 استقبال وتسجيل المشاركين

09.00 افتتاح اليوم الدراسي

- كلمة عميد الكلية متعددة التخصصات بآسفي : د.الحسان بومكرض
- كلمة ممثل فيدرالية جمعيات آسفي : ذ. نبيل المودن
- مسير اللقاء : ذ. منير البصكري

نائب عميد الكلية متعددة التخصصات بآسفي

المقرران : - محمد أمين بنزيتزن : باحث جامعي

نورة بنسيف : باحثة جامعية

09.30 المداخلات :

**- التقرير الأممي حول الصحراء وآفاق تدبير الملف**

ذ.سعيد خمري : مدير مجموعة الأبحاث والدراسات حول الديمقراطية المحلية والحكامة

- تطورات ملف الصحراء وتداعيات الأزمة

ذ. عبد اللطيف بكور : أستاذ القانون الدستوري

- دور المجتمع المدني ورهانات الدبلوماسية الموازية حول ملف الصحراء

ذ. عبد الكبير اجميعي : رئيس فيدرالية جمعيات آسفي

- ملف الصحراء بين هوية الدولة وإشكالات المشروع المجتمعي

ذ.مصطفى الصوفي : أستاذ العلوم السياسية

**- تدبير الملف الحقوقي في الصحراء بين الآليات الوطنية والآليات الدولية لحقوق الإنسان**

ذ. عبد القادر أزريع : عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط القنيطرة

10.45 مناقشة عامة

11.45 قراءة إعلان آسفي حول قضية الصحراء والمصادقة عليه

12.00 حفل اختتام أشغال اليوم الدراسي

دعوة

يتشرف رئيس فيدرالية جمعيات آسفي وعميد الكلية متعددة التخصصات بآسفي بدعوتكم لحضور اليوم الدراسي المتمحور حول موضوع :

" تطورات ملف الصحراء على ضوء مستجدات القرار الأممي "

و ذلك يوم الخميس 02 ماي 2013 ابتداءا من الساعة التاسعة صباحا بقاعة المؤتمرات برحاب الكلية

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطالب الحكومة بحرية التنظيم النقابي

## (2013-05-01) وقفة إحتجاجية سابقة تطالب بإلغاء الفصل 288 من ق.ج

بمناسبة العيد الأممي للعمال، أعلن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بلاغ تلقت "صحافة اليوم" نسخة منه، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعمل على مطالبة الحكومة والبرلمان بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يحد من الحريات النقابية، وذلك مساندةً للحملة الوطنية التي أطلقها الإتحاد المغربي للشغل شهر مارس 2013 من أجل تعديل الفصل 288 من القانون الجنائي.

وكان الإتحاد المغربي للشغل قد طالب في مذكرة أرسلها إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة العدل ووزارة الشغل بمساندته في هذه الحملة، كما دعا مجموعة من المنظمات الحقوقية في المغرب إلى التعبئة من أجل مطالبة الحكومة بإلغاء هذا الفصل الذي يجرم العمل النقابي وغالبا ما يزج بالناقبين في السجون.

وينص الفصل 288 على أنه "يعاقب بالسجن من شهر إلى سنتين وبغرامة مالية من 200 إلى 5000 درهم أو إحدى العقوبتين من حمل على التوقف الجماعي عن العمل او على الإستمرار فيه او حاول ذلك مستعملا الإيذاء أو التهديد أو وسيلة من وسائل التدليس متى ما كان الغرض منه الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإصرار بحرية الصناعة والعمل أما إذا كان العنف او الإيذاء او التهديد او التدليس قد ارتكب بناء على خطة متواطأ عليها، جاز الحكم على مرتكب الجريمة بالمنع من الإقامة من سنتين من سنتين الى خمس سنوات".

إعلانات سوس
اعلاناتكم لدينا مجانا

# قافلة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأربعة أقاليم بجهة سوس ماسة درعة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان قافلة تحسيسية بأربعة أقاليم بجهة سوس ماسة درعة، بكل من أگادير وتزنيت واشتوكة أيت باها وتارودانت، بالإضافة إلى إقليم طاطا المنتمي لجهة گلميم السمارة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 27 أبريل و09 يونيو من هذه السنة، من أجل ترسيخ قيم المواطنة في مجال التعليم والتدريب والع مل الجمعوي.

وتهدف هذه القافلة التي تجند لها أعضاء المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بأگادير إلى رفع الوعي لدى اللجن الإقليمية، وحشد أصحاب المصلحة والشركاء الإقليميين حول توطيد ثقافة حقوق الإنسان على المستوى المحلي في ما يتعلق أساسا بحماية وتشجيع، وتعزيز الحوار بشأن حقوق الإنسان.

وتروم القافلة أيضا تعزيز التنسيق والشراكة مع المجتمع المدني لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان على جميع مستويات وأسلاك التعليم، بما في ذلك الجامعة، وتشجيع البحث العلمي في هذا الحقل والمساهمة في بناء قدرات وسائل الإعلام في مجال المراقبة والرصد.

هذا وستنظم هذه القافلة الأولى من نوعها على مستوى الجهة وفق البرنامج التالي:
أگادير: 27، 28 أبريل 2013 .
تزنيت: 5-6-7 ماي 2013 .
تارودانت: 10-11-12 مايو 2013
أيت باها: 01-02 يونيو 2013 .
طاطا: 08-09 يونيو 2013 .

عبد اللطيف الكامل

# Maroc: profanation de la tombe de Driss Benzekri : ouverture d'une enquête judiciaire

**Mercredi 1 Mai 2013 modifié le Mercredi 1 Mai 2013 - 22:13**

**Les autorités judiciaires ont annoncé avoir ouvert une enquête après la profanation de la tombe de Driss Benzekri, une des figures emblématiques de la promotion des droits de l'Homme au Maroc, a appris mercredi Atlasinfo de source judiciaire marocaine.**

in**Share**
Décédé le 20 mai 2007, ce grand militant des droits Homme avait été enterré au cimetière Ait Ouahi, à 15 km au sud de la ville de Tiflet (60 km au sud de Rabat). Sa tombe a été découverte profanée par « un ou des inconnus et une enquête a été ouverte » à ce sujet, selon cette source.

Pour l'instant, les deux pistes d'enquêtes sont privilégiées : acte isolé dont l'auteur n'est qu'un « voyou et l'autre criminel et délibéré », a indiqué cette source. Une autre source proche du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a confirmé par sa part qu'une enquête judiciaire « va s'ouvrir ».
.
Contacté par **Atlasinfo**, un habitant de la région a déclaré que ces actes de profanation sont « courants » estimant qu'il ne pourrait s'agir que « d'un acte commis par un ou des voyous » en quête de «sensation ». « C'est un fait que connaisse nos cimetière », se désole cet habitant.

« Qui peut attenter politiquement à ce symbole irréprochable et à cette grande figure du militantisme pour les droits de l'Homme du Maroc. Il avait beaucoup enduré dans sa vie dont 17 années terribles passées derrière les barreaux », selon une personnalité l'ayant accompagné durant son lutte pour la promotion des droits de l'Homme.

# La tombe de Benzekri, un grand militant des droits de l'Homme au Maroc, profanée

**Mercredi 1 Mai 2013 modifié le Mercredi 1 Mai 2013 - 18:37**

**Autres articles**

**Maroc: profanation de la tombe de Driss Benzekri : ouverture d'une enquête judiciaire**

**Maroc: la chimère islamiste et la realpolitik**

**Législatives marocaines : pour quelle alliance voter ?**

**Annonce à Rabat de la formation d'une coalition entre huit partis politiques**

La tombe de feu Driss Benzekri, une grande figure de la lutte des droits de l'Homme au Maroc, a été profanée dans la nuit de lundi à mardi au cimetière Ait Ouahi à Tiflet.

Certaines sources n'ont pas écarté l'éventualité d'un acte délibéré, surtout qu'il intervient à trois semaines de la commémoration de la disparition de ce militant des droits de l'Homme, décédé le 20 mai 2007, ajoutant que le Conseil National des Droits de l'Homme devrait intervenir dans cette affaire qui porte atteinte à l'une des figures et symboles des droits de l'Homme au Maroc.

Feu Driss Benzekri, ancien détenu politique, a été à la tête de l'Instance Equité et Réconciliation, destinée à solder le passif des années de plomb. Son travail avait été unanimement salué.

Au début des années 1970, Driss Benzekri dirigeait une organisation marxiste-léniniste, Ilal Amam. C'est à ce titre qu'il avait passé 17 ans de sa vie en prison, comme des milliers d'autres jeunes Marocains. Il avait 24 ans quand il est entré en prison, en 1974, 41 ans quand il en est sorti, en 1991.

Après sa libération, ce spécialiste de poésie berbère s'était lancé dans des études de droit international. Membre fondateur du forum Vérité et justice, Driss Benzekri avait présidé à partir de 2003, l'Instance Equité et Réconciliation (IER), un organisme chargé par le Roi Mohammed VI de faire la lumière sur les graves violations des droits de l'Homme perpétrées entre 1960 et 1999.

**Mercredi 1 Mai 2013 - 12:03**

**Par Lila Taleb**

**Maroc : une caravane de sensibilisation aux droits de l'Homme au coeur d'Agadir**

MERCREDI 1ER MAI 2013 - 12:24

Une caravane de sensibilisation et d'information sur les droits de l'Homme s'est installée place Aït Souss à Agadir depuis le 27 avril, rapporte *Libération*. Le lancement de l'évènement, qui s'achèvera le 16 juin, s'est fait lors d'une cérémonie sous la direction du président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, du président de la Centre de recherche sur les droits de l'Homme (CRDH) ainsi que de nombreux représentants d'associations et un large comité d'artistes. La caravane a pour but de faire connaitre le rôle de la CRDH et d'impliquer les acteurs et partenaires locaux dans la célébration de la culture des droits humains à Agadir.